هذه قد جاء وفقاً لقناعة تولدت لديها استناداً الى استشارة عدد من مؤرخي هذه المرحلة بشأن ادوار هؤلاء في توجيه المؤسسات السياسية التي انتمى اليها كل منهم (ص ٦٤٦). وقد اتخذت الكاتبة من الجداول الاحصائية وعددها ستّة وأربعون جدولاً، أداة للتحليل والوصول الى نتائج واستخلاصات عن مجمل سمات وأوضاع العينة القيادية المشار اليها على مختلف الأصعدة، السياسية والاجتماعية وما يتفرع عنها من جوانب أخرى، كالمهنة والمستوى التعليمي الخ...

من القسم العاشر، سننطلق في محاولة لتسجيل بعض الملاحظات بشأن، منهج الكاتبة وآرائها في مسار انجازها لهذا البحث؛ حيث يلخص القسم العاشر في فقراته مجمل الاشكالات التي وقعت فيها الكاتبة في محاولتها الطموحة لتقديم الجديد في مجال التاريخ السياسي للقيادات الفلسطينية أبّان السيادة البريطانية على فلسطين. ولا يمنع التركيز على القسم العاشر والأخير من المرور، بايجاز، على ما جاء في الأقسام التسعة الأول من موضوعات وآراء؛ اذ نلخص في هذا الصدد ملاحظاتنا حول محتوى هذه الفصول وكيفية تناول الكاتبة للمادة الضخمة التي توافرت لديها عند كتابة هذا البحث.

لنبدأ أولاً بالقسم العاشر، ملاحظاتنا بصدد هذا القسم تتلخص في بندين: الأول ــ منهج الكاتبة في استخدام علم الاحصاء: فهذا القسم يشتمل على معلومات وأرقام تصلح مادة خاماً جيدة وأرضية خصبة للتحليل العلمي والتشخيص الدقيق لواقع القيادات السياسية الفلسطينية لهذه الفترة، والذي أفرز ممارستها السياسية وفق ايديولوجيا الطبقة التي تنتمي اليها، والتي، اي الأيديولوجيا، حددت مسار وأسلوب هذه القيادات في فترة هيمنتها على النضال الفلسطيني. فوضوح الرؤية الجوهري في الصراع والقدرة على تحديد الأعداء الرئيسيين ومحاربتهم بلا هوادة تشترط بالضرورة خلفية طبقية للقيادات المسؤولة تختلف كثيراً عن تلك التي سادت في أوساط القيادات الفلسطينية خلال العهد البريطاني.

هذه الفرضية، فرضية الموقع الطبقي ودلالته السياسية، تشكل بحد ذاتها المنطلق نحو تحديد الهدف من استخدام المنهج الاحصائي في التعريف بالنخبة السياسية الفلسطينية لهذه الفترة. اي السعي نحو التعريف بها من خلال ما تفرزه الأرقام من مؤشرات. وهذا يعني تتبّع تاريخ هذه القيادات وسماتها الطبقية والسياسية باعداد جداول احصائية تغطي مختلف الجوانب المتعلقة بالعينة، موضوع البحث، كالمهنة، التحصيل العلمي، مكان الولادة، الاقامة، الطائفة التي ينتمي اليها اي منهم والمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها. كل هذا يشكل بالنسبة للباحث المختص صورة شاملة توفر له المعطيات الضرورية عن العينة بما يؤمن موضوعية البحث ومصداقيته العلمية، أي تشخيص مكانة هؤلاء في المجتمع الفلسطيني وأبعاد هذه المكانة في ممارستهم السياسية. المقصود هنا باختصار ان الوضوح النظري للهدف من الدراسة وتحديد هذا الهدف بأكبر قدر من الدقة انما هو أساس ضروري لاستكمال الدراسة بمنهجية تستند الى العلم والمعرفة وذلك، كما سبق وأشرنا، من أجل تحقيق مصداقية عالية للنتائج. والقارىء لبحث الكاتبة: بيان نويهض الحوت، لا يرى حيّزاً للوضوح في النص الذي قدمت من خلاله جداولها الستة والأربعين. بل انه من الواضح ان الكاتبة نفسها قد حصلت على نتائج ونسب مئوية لها أهميتها ودلالاتها القيمة؛ غير أنها، اي الباحثة، اكتفت بالأوليات البسيطة لعلم الاحصاء ولم تعمل على الخروج بنتائج مستخلصة تصلح أرضية للتحليل النظري للفعل السياسي للنخبة السياسية. والأمر هنا يتعلق، فيما يبدو، بنقص في التقيد بتقنية البحث المستند الى الاحصائيات والجداول. وأيضاً افتقارها الى وجهة نظر فكرية وسياسية متماسكة، حتى ولو كانت خاطئة.

وأما الملاحظة الثانية، فتتعلق الى حد كبير باستخدام مغلوط لبعض المصطلحات العلمية، فعلى سبيل المثال، تستخدم الكاتبة مصطلح طبقة او فئة اجتماعية بالمفهوم العامي السائد والمغلوط في آن معاً. هذا المفهوم الذي يتعامل مع كلمة «طبقة» على أساس أخلاقي لا مادي يستند الى الأسس الاقتصادية ــ الاجتماعية لمفهوم الطبقة. وما يؤخذ على الباحثة في هذا المجال هو انها لم تكلف نفسها عناء البحث عن التعريف العلمي لمصطلحات كهذه. وهي أيضاً تأخذ كلام الأسر أو الأفراد، الذين يتناولهم البحث، عن أنفسهم كمسلمات من غير نقاش. ولنأخذ على سبيل المثال